

## تقرير صحفي

بمناسبة اليوم العالمي للعمال المهاجرين (الوافدين)

المرصد العمالي الأردني/ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

[www.labor-watch.net](http://www.labor-watch.net)

عمان - الأثنين 21 كانون الأول 2009

أحييت الحركة العمالية العالمية يوم الجمعة الماضي 18 كانون الأول باليوم العالمي للعمال المهاجرين (الوافدين). وفي هذا المجال، تشير مختلف المعطيات أنه على الرغم من التقدم الذي سجله الأردن في مجال تحسين ظروف العمالة المهاجرة (الوافدة) سواء على المستوى التشريعي أم على أرض الواقع، إلا أن هنالك فئات عديدة من العمال المهاجرين (الوافدين) ما زالت تعمل بظروف صعبة، إذ أن الكثير منهم يعملون بأجور متدنية تقل عن الحد الأدنى للأجور البالغ (150) دينار شهرياً، ويعملون لساعات طويلة تزيد عن (8) ساعات يومياً، كذلك ما زالت غالبية العاملات في المنازل يتعرضن للعديد من الانتهاكات من حيث انخفاض أجورهن عن الحد الأدنى للأجور وحرمانهن من الاجازات القانونية ومنعهن من التواصل مع أسرهن أو الاختلاط مع أفراد أسرهن اللواتي يعملن في الأردن، وكذلك حرمانهن من الرعاية الطبية، ناهيك عن الاعتداءات اللفظية والجسدية والجنسية التي يتعرضن لها من قبل بعض أرباب العمل او بعض مكاتب الاستخدام. هذا الى جانب العديد من الانتهاكات التي يتعرض لها جزء غير قليل من العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ).

وما زالت الحكومة الأردنية حتى غير مصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، مع أن غالبية مضامين هذه الاتفاقية متوفرة في تشريعات العمل الأردنية. إذ لا تميز هذه التشريعات في بنودها بين العمالة الوطنية والعمالة المهاجرة (الوافدة) في نصوصها باستثناء حق الانتساب للنقابات العمالية. ويتعامل قانون العمل الأردني مع العامل المهاجر (الوافد) كما يتعامل مع العامل الأردني، أي كانت طبيعة عمله، وكذلك الحال بالنسبة لقانون الضمان الاجتماعي.

والمتتبع لشؤون العمالة المهاجرة (الوافدة) في الأردن يلحظ تزايداً مضطرباً في أعدادها خلال السنوات الأخيرة، إذ يبلغ عدد العمال المهاجرين (الوافدين) المسجلين رسمياً ويحملون تصاريح عمل من وزارة العمل حتى منتصف شهر كانون الأول من عام 2009 الجاري (322) ألف عامل، بزيادة قدرها (6.3%) عن عام 2008 إذ كان يبلغ عددهم (303) ألف عامل. إلا أن الأرقام التي تعلنها وزارة العمل حول العمالة المهاجرة (الوافدة) لا تعكس الواقع الحقيقي لهم في الأردن، إذ تشير بعض المصادر الرسمية وغير الرسمية إلى وجود عشرات الآلاف من العمالة المهاجرة (الوافدة) غير مسجلين لدى وزارة العمل ولا يحملون تصاريح عمل رسمية، وتتراوح تقديرات العمالة المهاجرة (الوافدة) غير المسجلة في وزارة العمل ما بين 100 ألف و 150 ألف عامل، يعمل غالبيتهم في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية أو يعانون من البطالة المؤقتة ويبحثون عن فرص عمل.

وتشكل العمالة المصرية بحسب إحصائيات وزارة العمل أكبر نسبة من العمالة المهاجرة (الوافدة) في سوق العمل الأردني، إذ تبلغ ما نسبته 68 بالمائة من إجمالي العمالة المهاجرة (الوافدة) في المملكة لعام 2008، في حين شكلت الدول العربية الأخرى ما نسبته 2.2 بالمائة، وما تبقى موزع على العديد من الدول الأجنبية، كان أبرزها أندونيسيا بنسبة 8.2 بالمائة، يليها سيريلانكا بنسبة 6.8 بالمائة ثم الفلبين بنسبة 4.2 بالمائة من إجمالي العمالة الوافدة.

وتركزت العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني في بعض القطاعات الاقتصادية، إذ جاء ترتيبها على النحو التالي: خدمات اجتماعية وشخصية (24.8) بالمائة والزراعة والصيد (24) بالمائة والصناعة التحويلية (23) بالمائة والتجارة والمطاعم والفنادق (13) بالمائة ثم البناء والتشييد (12) بالمائة. وبخصوص العاملين في المنازل فقد بلغ عددهم ما يقارب (50) ألف عامل، منهم (48) ألف من النساء والباقي من الرجال.

وتقوم العمالة المهاجرة (الوافدة) العاملة في الأردن بتحويل ما يقارب ما يقارب (300) مليون دينار إلى بلدانها سنوياً. إذ بلغت قيمة تحويلاتهم عام 2007 (299) مليون دينار، فيما بلغت في عام 2008 (295) مليون دينار، وبلغت حتى نهاية النصف الأول من العام الحالي (147) مليون دينار.

وفيما يخص العمالة الأردنية المهاجرة تشير التقديرات الرسمية أن عدد العاملين الأردنيين في الخارج يقارب (600) ألف معظمهم يعمل في دول الخليج العربي. وغالبيتهم عمالة ماهرة

يعملون في المهن الطبية والهندسية وتكنولوجيا المعلومات والوظائف الإستشارية. وفيما يتعلق بتحويلاتهم النقدية فإنها تلعب دوراً أساسياً في ردف ميزان المدفوعات الأردني، الذي يعاني من مشكلات كبيرة بالرغم من تراجعها خلال الأشهر العشرة الأولى من هذا العام بنسبة ( 8.4) بالمائة عن ما كنت عليه خلال الفترة ذاتها من العام الماضي 2008. إذ بلغت تحويلات العاملين في عام 2008 (2478) مليون دينار، وفي عام 2007 بلغت (2123) مليون دينار.

وفي ضوء ما تم استعراضه، فإنه بات من الضروري الاستمرار في الجهود التي بدأتها الحكومة في تحسين بيئة العمل لجميع العاملين في الأردن بمن فيهم العمالة المهاجرة (الوافدة)، وتفعيل دور مفتشي العمل من حيث زيادة أعدادهم وتطوير مهاراتهم، وكذلك تطوير تشريعات العمل بما يتلائم مع معايير العمل الدولية والاسراع في التصديق على الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بالإضافة الى التصديق على الاتفاقية رقم (87) المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم. إذ أن من شأن ذلك تحسين الظروف القانونية والاقتصادية والاجتماعية لجميع العاملين في الأردن بغض النظر عن جنسياتهم، وكذلك تحسين صورة الأردن في المحافل الدولية.